**عنوان المحاضرة: تطور قضية حقوق الانسان**

لقد عرف التاريخ البشري وثائق عدة تقر حقوق الإنسان كالماغنا كارتا([[1]](#footnote-1)) (1697) في انجلترا. أو الاعلان الفرنسي لحقوق الانسان (1799) وكان من اهم الوثائق التي صدرت عن الجمعية العامة الامم المتحدة الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي صدر عام (1948) واعتماده من قبل الأغلبية الساحقة من الدول الاعضاء في المنظمة الدولية في ذلك الحين (48 دولة من اصل 56 وامتناع 8 دول عن التصويت ولم تصوت ايه دولة ضده)، وجاء هذا الاعتماد من خلال منظمة عالمية، وهو الامر الذي تحقق لأول مرة في التاريخ البشري ولذلك اصبحت للإعلان قيمة ادبيه وسياسية كبرى خلال فترة قصيرة. لقد جاء الاعلان ليمثل خلاصة جميع ما اسهمت به الحضارات والفلسفات والافكار على مر التاريخ البشري في سبيل بلورة وتحديد مبادئ حقوق الانسان ورفع شأنها واحترامها وقد كان للعرب مساهمة رفيعة في صياغة الاعلان العالمي لحقوق الانسان من خلال رئاسة اللبناني شارك مالك للجنة الثالثة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة والتي كان مناط بها اعداد مشروع الاعلان. بعد سنوات قليلة من تبني الاعلان العالمي لحقوق الانسان لاحظت الامم المتحدة بان هناك حاجة ماسه لوثائق تفصل الحقوق الواردة في الاعلان وتحددها في بنود تحمل طابع الألزام القانوني للدول. وهكذا تم صياغة واقرار العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية, والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللذين تم اعتمادها عام (1966). ولكن لم يدخلا حيز التنفيذ الا في عام (1976) تلتزم الدول الاطراف في هذين العهدين باحترام الحقوق المذكورة وتقديم تقارير دورية الى لجان منبثقة عن العهدين لبيان مدى احترامها لتلك الحقوق. بعد ذلك تطورت مساهمات الأمم المتحدة في بلورة اتفاقيات تتعلق بجوانب كثيرة من حقوق الانسان، كان من ضمنها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري (1963) واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (1979) الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية (1984) والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل (1989). وهناك نحو ست وعشرين اتفاقية رئيسية لحقوق الانسان من هذا القبيل. يعتبر تصديق الدول على هذه الاتفاقيات جميعها أو بعضها مؤشراً ايجابيا على مدى التزام الدول بحقوق الانسان، يمكن اعتبار الاعلان العالمي لحقوق الانسان الاساس الذي انبثقت منه الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان. هذا عدا عشرات الاعلانات ذات القيمة المعنوية والسياسية والتي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص حقوق الانسان مثل "اعلان الحق في التنمية" واعلان حقوق الاقليات" والاعلان الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية" واعلان حق حيازة الارض والمسكن. وخلال العقود الخمسة الماضية بذلت جهود كثيرة من خلال الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أو من خلال منظمات حقوق الانسان الدولية والاقليمية والمحلية من اجل احترام حقوق الانسان وتطويرها ساهم في زيادة الوعي العالمي وعلى مستوى الشعوب والافراد بأهمية حقوق الانسان والديمقراطية وان توفيرها وممارستها هو الاساس لنشر السلام والطمأنينة في العالم. لقد تم التأكيد على ذلك بصورة جليه وواضحة في الوثائق الصادرة عن المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي عقد في فيننا- النمسا عام 1993)) والتي اكدت بأن حقوق المرأة حقوق أنسان.

أكدت جميع ادبيات حقوق الإنسان بان السلام العادل الذي يضع حداً نهائياً للاستغلال وللقهر وللعنصرية هو وحده الحاضن لحقوق الانسان، وهو الذي يتيح المجال لنموها ولتطويرها في حين ان الحروب هي البيئة الاساسية لارتكاب ابشع انتهاكات حقوق الانسان واولها القتل وسفك الدماء والتدمير والتشريد. وفي تموز عام 1998)) تم تأسيس محكمة جنائية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب واولئك الذين يتحملون المسؤولية في تعذيب مواطنين أو انتهاك حقوقهم. لقد خصصت الأمم المتحدة العقد الممتد من عام)1995 ولغاية عام 2004) عقدًا مخصصاً للتربية وللتثقيف في مجال حقوق الانسان. وقد سبق ذلك جهود ومؤتمرات عديدة عقدتها اليونسكو "منظمة الامم المتحدة للثقافة والعلوم والتربية" وهيئات عربية بحثت هذه القضايا واتخذت بشأنها توصيات هامة.

1. ). الماجنا كارتا أو الميثاق الأعظم هي وثيقة إنجليزية صدرت لأول مرة عام 1215م. ثم صدرت مرة أخرى في القرن الثالث عشر ولكن بنسخة ذات أحكام أقل، حيث ألغيت بعض الأحكام المؤقتة الموجودة في النسخة الأولى، خصوصاً تلك الأحكام التي توجه تهديدات صريحة إلى سلطة الحاكم وقد اعتمدت هذه الوثيقة قانونًا عام 1225م وما تزال النسخة التي صدرت عام 1297م ضمن كتب لوائح الأنظمة الداخلية لـ إنجلترا وويلز حتى الآن. و قد وصفت تلك النسخة بأنها “ الميثاق العظيم للحريات في إنجلترا.

وكانت من ثمار ثورة النبلاء على الملك الذي هدد مصالحهم بطغيانه ، وقد اشتملت على عدة أحكام سياسية ركزت على: أ. صيانة حقوق الإقطاعيين. ب. تأمين حرية الكنيسة. ج. احترام حريات المرافئ والتجار. د. إلغاء الضرائب الاستثنائية. هـ. التزام النزاهة والعدالة في الإدارة والقضاء [↑](#footnote-ref-1)